

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تتميز الشريعة الإسلامية بأنها شاملة لنواحي الحياة كلها، صالحة لكل زمان ومكان، فأحكامها وتشريعاتها في مبناها وأساسها «تقوم على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث، فليست من الشريعة وإن دخلت فيها بالتأويل»^(١)، وهذا ما يجعل من تلك الأحكام والتشريعات تتماشى مع مستجدات الحياة ومتغيراتها، ففي كل عصر تجدُّ مشكلاتٌ وحاجات ومصالح مختلفة تنشأ عن تطور الحياة الإنسانية، وما من مصلحة في الدنيا والآخرة إلا وقد راعاها المشرع الحكيم، وأوجد لها الأحكام التي تكفل إيجادها والحفاظ عليها، وإن المشرع الحكيم لم يترك مفسدة في الدنيا والآخرة، في العاجل والآجل، إلا بيّنها للناس، وحذرهم منها، وأرشدهم إلى اجتنابها والبعد عنها^(٢). وقد تحدث الفقهاء عن تلك المصالح في كتب الفقه وقعدوا لها في كتب الأصول، ولا يكاد يخلو كتاب فقهي وأصولي عنها، بل إن الفقه الإسلامي في جملته قائم على اعتبارها، وإن بدا البعض من خلال نظيراتهم معترضين، إلا أن تطبيقاتهم تشهد باعتبارها.

(١) إعلام الموقعين، ابن القيم، تحقيق: عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية بيروت، ط: ١، ١٤١١هـ-١٩٩١م. (٣/٣).

(٢) يُنظر: ضوابط المصلحة في الشريعة، رمضان البوطي، دار الفكر- دمشق، ط ٤، ٢٠٠٥م، ص ٤٥.

غير أن تلك المصالح التي تُحدِّث عنها وُقِّد لها تروم في الغالب الجانب الفقهي المتعلق بالجزئيات دون أن تلائم الأمر الكلي من تلك المصالح.

ظل الأمر على هذا الحال إلى أن جاء إمام الحرمين الجويني (ت: ٤٧٨هـ)؛ الذي تنبه إلى الكثير من الفراغات والشغرات في علاقة الفقه بالواقع، لا سيما في الحكم والمصالح العامة، وتنظيم المؤسسات وتدبير شؤون الأمة، فعمد إلى ما تراكم من كتابات الفقهاء قبله، وحاول إعادة بنائه بنظر كلي، خصوصاً فيما يتعلق بانشغالهم بالجزئيات من المسائل عن الكلّيات، وعدم تفريقهم بين المقطوع والمظنون فيما له علاقة بمسائل السياسية، وجزم أن حاصل ما كتبه في فقه الإيالة - السياسة - ليس خالصاً للسياسة الشرعية إذ «الشرعية بحاجة إلى أحكام الإيالات، وليس للفقهاء اعتناء بها»^(١).

إشكالية الدراسة:

الثابت والمتغير في أصول السياسة الشرعية: هل يقتضي الحديث عن كلي المصلحة في السياسة الشرعية جعله المعيار الوحيد لأحكامها؛ فتكون أحكامها متغيرة بتغير المصالح، وحينئذ، ما حدود شرعيتها؟ وما معيارها؟ أم يقتضي التسليم بأن معيار (كلي المصلحة) يتظافر مع معايير أخرى، ويشغل ضمنها بما يكفل للسياسة الشرعية نوعاً من الثبات النسبي؟

هذا السؤال الإشكالي يمكن ترجمته إلى أسئلة فرعية أبرزها:

هل كان الجويني يسعى من خلال هذا التمييز إلى التأصيل لكلي المصلحة بأصول ومبادئ غير تلك التي عرفها الأصوليون؛ والتي ظلت ضامرة وباهتة في البحث الأصولي عمومًا، وفي تطبيقات الفقهاء على وجه الخصوص؟ وهل الاشتغال بالفقه السياسي له أصول تختلف عن أصول الفقه العام؟ وما المسلك الذي يرتضيه الجويني لتمييز مسائل السياسة عن غيرها من مسائل الفقه؟ وكيف نتوصل إلى كلي المصلحة في فقه السياسة الشرعية بناءً على هذا التمييز؟ وما

(١) نهاية المطالب في دراية المذهب، تحقيق: عبد العظيم الدّيب، دار المنهاج، ط: ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

القواعد والأسس التي يبنى عليها البحث في كلي المصلحة المتعلقة بمسائل السياسة عند إمام الحرمين؟ وما المصادر والأصول التي اعتمدها خصوصاً وقد جزم بأن مسائل السياسة عرية عن القطع، خلية عن مدارك اليقين؟
وأيضاً:

■ ما الجديد الذي قدمه الجويني، خصوصاً وقد نبه على من أراد التأليف في هذا الفن أنه لا بد «أن يجعل مضمون كتابه أمراً لا يُلْفَى في مجموع، وغرضاً لا يصادف في تصنيف» مشيراً إلى أنه لا يحاذر «إثبات حكم لم يدونه الفقهاء، ولم يتعرض له العلماء»، وأن معظم مضمون كتابه «لا يلفى مدوناً في كتاب، ولا مُضَمَّنًا لِبَابًا»^(١)؟

■ كيف ارتقى الجويني بفقهِ السياسة الشرعية من خلال حديثه عن كلي المصلحة، ولا سيما وقد فتح باباً واسعاً للاجتهد في تحقيق مناط مسائل السياسة؟

■ ما النوازل المستجدة التي وقف عندها الجويني، وادّعى أنه لم يجد فيها للعلماء قبله أجوبة معدة؟ وما منهجه في التعامل مع تلك النوازل؟
انطلاقاً من تلك التساؤلات كلها تعين عليّ الغوص بعمق في تراث إمام الحرمين الجويني؛ لاستخراج كنوزه واغتنام ثروته، وتتبع جديد ما جاء به سواء من حيث المنهج، أو المضمون، والوقوف على معالم منهجه للاستفادة من الآليات التي وظفها في النوازل الفقهية؛ واستثماره لكلي المصلحة في معالجة الإشكالية والأسئلة المتفرعة عنها، ولا سيما فيما يتعلق بجانب الدولة ومؤسساتها؛ لأجل ذلك كله؛ فقد رأيت أن يحمل هذا البحث العنوان الآتي:

(١) غياث الأمم في التياث الظلم، الجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، مكتبة إمام الحرمين،

ط: ٢، ١٤٠١هـ. (ص: ٢٦٦).

النظر المصلحي والمنهج الكلي في فقه السياسة الشرعية

- استثمار كلي المصلحة وتطبيقاته السياسية عند الجويني أنموذجًا -

تروم هذه الدراسة الإجابة عن أسئلة كثيرة حول أثر مفهوم كلي المصلحة وتطبيقاته في مسائل السياسة، وضوابط استثماره في تدبير النوازل الفقهية، وكذلك الفروق المنهجية بين التنزيل المصلحي في إطار الفقه العام والفقه السياسي، وعلاقة تحقيق المناط بكلي المصلحة.

كما تسعى إلى إبراز إسهامات الجويني في تجديد البحث في مسائل السياسة، والوقوف على معالم منهجه، ومسوغات نقده لكل من كتب قبله في هذا المجال.

ولعله من المناسب هنا أن أشير إلى أهم الأسباب التي وجهت الباحث إلى هذا الموضوع والتي يمكن إجمالها في الآتي:

■ أهمية الموضوع باعتباره يتناول جانبًا مهمًا من جوانب التشريع الإسلامي.

■ كونه قد أصبح من القضايا الحساسة التي ينبغي أن تطرح على بساط البحث في الوقت الراهن، وخاصة المستجدات في مجال الحكم والنظم السياسية.

■ ما وجدته عند الإمام الجويني من نقد واستدراك لجل ما كتبه الفقهاء قبله خصوصًا معاصره الماوردي الذي ناله من نقده الحظ الأوفر.

■ التعريف بتراث الجويني الفقهي وأصوله التي بنى عليها هذا الفقه، والوقوف على أهم خصائصه.

بالإضافة إلى الأسباب التي دعت الباحث إلى اختيار الموضوع؛ وما يحتله كلي المصلحة من أهمية في الفقه الإسلامي؛ تمتاز هذه الدراسة بتناولها جانبًا مهمًا ونظامًا فريدًا من أنظمة التشريع الإسلامي؛ ظل ضامراً في كتب الفقه لقرون عديدة لأسباب تسعى هذه الدراسة إلى إبرازها من خلال نموذج ذاع صيته في

الآفاق؛ هو إمام الحرمين الجويني؛ من خلال عرضها لكلي المصلحة كأحد أبرز جوانب التشريع في الفقه الإسلامي.

الدراسات السابقة:

من خلال استقراء الدراسات التي كُتبت حول فكر إمام الحرمين الجويني، أستطيع القول: إن تراثه لم ينل ما يستحقه من العناية والاهتمام، ولا سيما إذا قارناه بتلميذه الغزالي؛ الذي نال الحظ الأوفر من اهتمام الباحثين، في شتى الفنون العقدية والفقهية والأصولية، وما يهمننا هنا هي تلك الدراسات المتعلقة بفكر الجويني الأصولي والفقهية، ولا سيما ما يخص فقه السياسة الشرعية؛ فمن تلك الدراسات التي لها اتصال مباشر بموضوع الدراسة أشير إلى الآتي:

○ الفكر السياسي عند الإمام الجويني، للباحث رائف محمد عبد العزيز النعيم، وهي دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من الجامعة الأردنية، بإشراف الدكتور فتحى الدين، طبعها دار البصائر- الجزائر، الطبعة الأولى سنة (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).

○ مقاصد الشريعة عند إمام الحرمين وأثارها في التصرفات المالية، للباحث هشام أزهر، وهي دراسة مقدمة لنيل الدكتوراه من الجامعة الأردنية أيضًا، بإشراف الدكتور محمد نعيم ياسين. نشرتها مكتبة الرشد-الرياض، ضمن سلسلة الرشد للرسائل الجامعية، سنة (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).

○ السياسة الشرعية عند الجويني؛ قواعدها ومقاصدها، للباحث عمر أنور الزيداني؛ وهي دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة محمد الخامس بالرباط، بإشراف الدكتور أحمد الريسوني، طبعها دار البشائر، الطبعة الأولى سنة (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م).

○ الفكر السياسي لأبي المعالي الجويني وإسهاماته في الفكر الإسلامي المعاصر، للباحث خالد حسين عبد الله الذماري، دراسة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية من جامعة القاهرة في العام ٢٠١٢م.

○ الإمامة بين الماوردي والجويني من خلال كتابي (الأحكام السلطانية) و(غياث الأمم) دراسة مقارنة، للباحث عبد الغني سلطان الفقيه، رسالة مقدمة

لنيل دجة الماجستير من مؤسسة دار الحديث الحسنية بالرباط، نوقشت في العام الدراسي ٢٠١١م - ٢٠١٢م، بإشراف الدكتور عبد المجيد محيب، وطبعت طبعتها الأولى سنة ٢٠١٥م عن دار الكلمة للنشر والتوزيع.

○ قواعد تدبير الشأن العام من خلال الفقه اللاهبي^(١)، لمحمد أحمد الراشد؛ وهي رسالة تقدمت بها الباحثة السالكة باييت لنيل درجة الماجستير من جامعة ابن زهر أكادير في العام الجامعي ٢٠١٥-٢٠١٦م.

○ المصلحة المرسلية بين التنظير والتطبيق من خلال كتابي الإمام الجويني (البرهان في أصول الفقه) و(غياث الأمم في التياث الظلم)؛ وهي دراسة قدمها الباحث محسن الفضلاوي لنيل شهادة الإجازة (الليسانس) من مؤسسة دار الحديث الحسنية بالرباط، في العام الجامعي (٢٠١٠-٢٠١١م)، بإشراف الدكتور عبد المجيد محيب.

إضافة إلى الدراسات التي أشرت إليها، هناك دراسات أخرى عبارة عن مقالات وأوراق علمية نشرت في مجلات محكمة، وندوات ومؤتمرات دولية.

فمن ذلك على سبيل المثال:

○ المصلحة عند الجويني (دراسة تطبيقية في السياسة الشرعية من كتاب «الغياثي»)، لراشد سعد الهاجري، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت، المجلد ٢٦، العدد ٨٤، ٢٠١١.

○ أثر إمام الحرمين الجويني في الفقه الإسلامي (الدستوري، المالي والجنائي)، الطيب بن حرز الله، مجلة البحوث والدراسات، العدد ٧. يناير ٢٠٠٩م.

○ ندوة الذكرى الألفية لإمام الحرمين الجويني، مجموع أبحاث، قدمت في الذكرى الألفية للجويني؛ التي عقدت في رحاب جامعة قطر، في الفترة من ١٩-٢١ من ذي الحجة - ١٤١٩، الموافق لـ ٦-٨ أبريل - ١٩٩٩م. جمع وإشراف عبد العظيم الديب ومحمد صالح الشيب، طباعة كلية الشريعة والقانون

(١) الفقه اللاهبي عبارة عن تهذيب لكتاب الجويني (غياث الأمم في التياث الظلم)؛ لذلك اعتبرنا هذه الرسالة من بين الدراسات المتصلة بالموضوع.

والدراسات الإسلامية جامعة قطر. ومن أبرز تلك الأبحاث التي لها علاقة مباشرة بالدراسة

■ الفكر السياسي عند إمام الحرمين، عبد الله النفيسي.

■ السياسة الشرعية عند إمام الحرمين الجويني، محمود عبد الرزاق

الطببائي.

وأغلب تلك الدراسات -سواء الجامعية منها، أو المقالات والأبحاث- على أهميتها وعمق بعضها، ورغم الجهد المبذول في جميعها، إلا أنها لم تلامس ما تروم هذه الدراسة الكشف عنه، بيد أن كل واحدة منها انصرفت إلى جانب محدد من فكر الجويني، على أن تلك التي انشغلت بالفكر السياسي قد اقتصرت على التركيز على فقه الجويني السياسي معزولاً عن منهجه القائم على التفريق بين مسائل الفقه السياسي المتعلقة بالمتغيرات، ومسائل الفقه الجزئي المتعلقة بأحاد المسائل وجزئيات النوازل والمستجدات.

مجمل القول: إن مجمل ما أهملته تلك الدراسات؛ هو عدم التفاتها إلى الحس النقدي عند إمام الحرمين؛ الذي كان له الدور الأبرز في إسهاماته في فقه السياسة الشرعية، وتجاوز القصور المنهجي في تناول الفقهاء لمسائل السياسة؛ فلم تستطع تلك الأبحاث أن تلفت الانتباه إلى ما يميز الجويني عن غيره ممن كتب في هذا المجال. وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى إبرازه في جانب كبير من مقاصدها.

منهج البحث:

حاولت في هذا البحث بذل الجهد لاستقطاب ومقاربة الجوانب كلها ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقد سلكت في سبيل تحقيق تلك المقاربة أكثر من منهج حسب ما تقتضيه المسألة موضوع البحث والدراسة؛ فهناك المنهج التاريخي، والمنهج المقارن الذي يعتمد على الاستقراء والاستدلال والتحليل، ولم أغفل المنهج النقدي والمنهج التوظيفي ولا سيما في الباب التطبيقي.

○ اعتمدت على ثلاثة كتب من تراث إمام الحرمين، مثلت المادة الأساسية لموضوع البحث والدراسة، من خلالها قمت باستقراء وتتبع المفاهيم الرئيسة

لموضوع الدراسة (الكلي، القطعي، الإيالة، . . .) عند الجويني؛ وهذه الكتب هي: (نهاية المطلب) و(غياث الأمم في التياث الظلم) و(البرهان في أصول الفقه)^(١). وهذا لا يعني الاقتصار على هذه الكتب، وعدم الالتفات إلى بقية كتبه.

○ بالإضافة إلى كتب الجويني مادة البحث والدراسة، رجعت إلى المصادر الأساسية، ولم أهمل المراجع الحديثة، والدراسات المعاصرة؛ فقد وجدت فيها من الرؤى والتحليلات ما أتاح لي الاستفادة الكبيرة منها.

○ حاولت الوقوف على مسوغات نقد الجويني للفقهاء ودوافع شكايته بالماوردي . . .

○ ثم ختمت بأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

خطة البحث:

جاءت خطة هذه الدراسة في مقدمة، وباب تمهيدي، وبابين رئيسيين، وخاتمة.

أما الباب التمهيدي؛ فقد اشتمل على فصلين: أتناول في الفصل الأول التعريف بمصطلحات الدراسة؛ وذلك من خلال مبحثين: الأول أعرف فيه بالمصطلحات الرئيسة للدراسة، والآخر أعرف فيه بإمام الحرمين الجويني وتراثه. وفي الفصل الثاني؛ أقف على المصلحة قبل الجويني، ثم أتناول استدراقات الجويني، وانتقاداته على الفقهاء، وموقفه من استعمالاتهم للمصلحة، وأختم الفصل بالحلول والمعالجات التي قدمها الجويني لتجاوز القصور الفقهي في معالجة مسائل السياسة، وذلك من خلال ثلاثة مباحث.

وأما الباب الأول: فيدور على المصلحة عند الجويني ومنهجه في النظر المصلحي؛ وذلك من خلال فصلين: أتناول في الفصل الأول نظرية المصلحة عند الجويني وفيه ثلاثة مباحث؛ أولها في نظرية المصلحة عند الجويني، وثانيها في ضوابطها، وثالثها في طرق الكشف عن المصالح عند الجويني. والفصل

(١) الكتب الثلاثة التي اعتمدت عليها؛ جميعها بتحقيق الدكتور عبد العظيم الديب. كما هو موضح عند أول إحالة على هذه الكتب.

الثاني أتناول فيه منهج الجويني في نظره المصلحي وذلك من خلال ثلاثة مباحث، أولها المنهج الكلي عند الجويني، وثانيها المنهج القطعي عند الجويني، وثالثها كلي المصلحة بين مسائل فقه الأحكام، وفقه السياسة الشرعية.

والباب الثاني؛ أخصصه لتطبيقات كلي المصلحة في مسائل السياسة الشرعية؛ وفيه فصلان: **الفصل الأول؛** أتناول فيه تطبيقات كلي المصلحة في مسائل الإمامة؛ وذلك من خلال ثلاثة مباحث: أولها تكييف إمام الحرمين للإمامة، وثانيها طرق انعقاد الإمامة، وثالثها وظائف الإمام. **والفصل الثاني؛** أتناول فيه تطبيقات كلي المصلحة في مسائل الأموال؛ وفيه أربعة مباحث: أولها كلي مصارف الأموال، وثانيها فائض بيت المال (مسألة الادخار)، وثالثها خلو بيت المال (الأزمة المالية)، ورابعها مسألة التوظيف (الضرائب).

وأخيراً الخاتمة؛ وفيها أهم النقاط التي تمثل نتائج الدراسة، وتوصيات الباحث.